عاطف عبد الله قبرصي

الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة للولايات المتحدة

تنطوي سياسة الطاقة ، المتعلقة بالانتاج والتسعير والتملك والاستيراد ، على قضايا معقدة في علم الاقتصاد ، لكن هذه القضايا لا تشكل في حد ذاتها مسائل اقتصادية بحته ، النظر اليها من وجهة الاقتصاد النظري فقط يكون وجهة نظر مشوشة ومضللة[١] . فالموارد الطبيعية في حدود أي دولة هي في معظم الحالات ملك الحكومات الوطنية ، كما أن القرارات المتعلقة بسرعة التنقيب والاستثمار هي قرارات حكومية ، سياسية . كما ان تنظيم وفرض الضرائب على الطاقة هي قضايا سياسية ، وتنظيم تدفق الطاقة بين الامم ينظر اليه من قبل جميع الحكومات كوظيفة سياسية . اما بالنسبة للنواحي الاقتصادية ونتائج وتكاليف السياسات البديلة ، فان علم الاقتصاد النظري يسلط عليها ضوءا غير ان الموضوع ككل ليس موضوع اقتصاديات الطاقة بل الاقتصاد السياسي للطاقة[٢] .

وعليه فان سياسة الطاقة لا تتبلور في فراغ بل ان ارضيتها مؤصلة في القياسات الاولية الجغرافية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية العائدة لها ، كما هي في شبكة الاهداف المعقدة المستهدفة التحقيق من قبل الحكومات .

تشتمل محدودات الوضع العالمي الحالي للطاقة على ما يلي :

أ ـ ان زيادة الاسعار من قبل منظمة الاوبيك (الدول المنتجة والمصدرة للنفط) لم تجار معدل التضخم الحالي وهبوط سعر الدولار منذ سنة ١٩٧٤ حيث هبط السعر الحقيقي بشكل ملحوظ[٣] . بالرغم من ازدياد سعر البترول الاسمي اربعة اضعاف في تلك السنة .

ب ـ ان معظم العائدات الجديدة من النفط او ما يسمى بالبترودولار توجهت للغرب ، وعليه فان مشكلة انتقال الثروة التي اثارت كثيرا من القلق لم تشكل تلك الكابوس الذي كان متوقعا ان يحدث في سنة ١٩٧٤ .

ج ـ انخفض الطلب على النفط في الفترة الاخيرة عن كمية العرض. لقد ازداد استهلاك الطاقة في